الفصل الثانى

مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

أولا: مقومات انشاء المناطق الحرة

ثانيا: حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة

مقومات انشاء المناطق الحرة وحوافز الاستثمار

نتناول فى هذا الفصل مقومات انشاء المناطق الحرة من تجهيزها بالخدمات البنية الأساسية اللازمة للانتاج والتصدير وأن تهتم التشريعات المنظمة لعملها لك، ثم نعرض حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة.

أولا: مقومات انشاء المناطق الحرة

يمكن تلخيص المقومات اللازمة لانشاء المناطق الحرة فى تخصيص مساحة ن الأراضى تكفى لاقامة المشروعات المختلفة التى يمكن أن تقام عليها، تباشر أعمالها وفقا لنظام المنطقة الحرة، وأن تعد هذه المساحة وتجهز بالمرافق خدمية المختلفة. ومن الضرورى توضيح التشريعات والإجراءات التى تتيح مشروعات الإنتاجية أن تعمل بحرية وبكفاءة، بحيث يتحقق الغرض الرئيسى ن إنشاء المناطق الحرة وهو التصدير إلى الخارج. كما أنه من الضرورى وفير العمالة اللازمة لاقامة المشروعات، وان يعد لهذه العمالة كل ما يلزمها ن إسكان ومختلف الخدمات بحيث يمكن أن تستقر بجانب أعمالها. ونظرا أن رأس المال يعتبر من العوامل المؤثرة فى إحداث التنمية بالنسبة للكثير من دول النامية كمصر، فان الدولة عليها أن توفر داخل المناطق الحرة مجموعة ن المميزات التى يترتب عليها أن يحصل رأس المال الأجنبى على عائد مجز ى يأتى ويستثمر وينتج ويصدر. وإذا كان الهدف الرئيسى من إقامة المناطق حرة هو التصدير فإنه يلزم أن تكون مقومات المنطقة الحرة تسمح بإقامة

صناعات تصديرية أى تتمتع بميزة نسبية تجاه العالم الخارجى وبالتالى تستطيع أن تنافس وتغزو الأسواق الخارجية.[1]

ثانيا: حوافز الاستثمار فى المناطق الحرة

فى جميع المناطق الحرة بلا استثناء توجد حوافز فى مجالات التجارة الخارجية والنقد الأجنبى والضرائب والاستثمار. وعادة ما يتقرر الوقع القانونى للمناطق الحرة وكذلك حوافز الاستثمار بتشريع خاص غالبا ما يتوافق بدرجة كبيرة مع الارشادات والنصائح التى تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) UNIDO.

وتنقسم شروط الاستثمار إلى ثلاثة أقسام وهى كما يلى:

(أ) طبيعة وكمية الإنتاج:

القاعدة أن الإنتاج فى المناطق الحرة يكون بكامله للتصدير، وعادة لا يسمح ببيع منتجات المناطق الحرة فى السوق المحلية إلا بعد خضوعها للضرائب الجمركية. غير أنه توجد بعض البلاد التى تسمح باستثناءات خاصة فيما يتعلق بتصريف منتجات معينة أو أقل فى الجودة من المناطق الحرة فى السوق المحلية، على أن تخضع للضرائب الجمركية كما لو أنها استوردت من الخارج

[1] راجع فى ذلك: عبد الرحمن فريد: نظرية المناطق الحرة ومقومات نجاحها، مطبعة عبد المنعم المصيلحى، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥.
halwitz, W. P., Havrylyshyn, O.: Trade Liberalization: Policy Options om Inward-Looking to Outward-Oriented, in: El- Naggar, S. (Ed.): oreign and Intratrade Policies of the Arab Countries, IMF, Washington, 93. Pp. 27-46.

تماما. ولخطر تبادل السلع بين المنطقة الحرة والسوق المحلية تحـــاط المنطقـــة الحرة بحواجز وأسوار ونقط رقابه.

فى بعض البلدان مثل تايوان وكوريا الجنوبية يفـــرض حـــد أدنـــى لحجـــم الاستثمار المسموح به، يبلغ فى تايوان ٣٣ ألف دولار وفى كوريـــا ٥٠ ألـــف دولار، وفى البعض الآخر تسن تشريعات إضافية لحماية البيئة مـــن التلـــوث، وغالبا ما يسمح بفرع واحد للصناعة، مثلما فعلت الهند وحددت منـــاطق حـــره للصناعات الإلكترونية فقط. كما قد يفرض على المستثمرين تشغيل حد أدنـــى من القوى العاملة أو تحقيق حد أدنى من القيمة المضافـــة. أو فـــرض الـــتزام باستخدام مواد وسلع وسيطة محلية بدلا من الأجنبية إذا كانت على نفس مستوى الجودة.

(ب) إعفاءات لرأس المال:

وتعفى المشروعات الاستثمارية فى المنطقة الحرة من اللوائح التنظيمية التـــى تخضع لها عادة الشركات الأجنبية العاملة فى داخل البلاد. كما يســـرى عليـــها قانون الوكالة التجارية بمعنى أنها تمنح حق فتح فروع لها داخل المنطقة الحـــرة وخارجها من أجل التصدير. وتمنح أيضا حق تحويل رأس المال والأرباح إلـــى الخارج. وتشترك بعض الدول أن يتم ذلك بعد عدة سنوات مـــن بـــدء النشـــاط. ومن التسهيلات الممنوحة أيضا حرية تحويل النقد الأجنبى للخارج والإعفاء من الضرائب الجمركية على الواردات من المواد الخام والســـلع نصـــف المصنعـــة وتامة الصنع والسلع الرأسمالية. كما تسرى هذه الإعفاءات أيضا علـــى الســـلع والخدمات من خارج المنطقة الحرة. وفى بعض البلاد مثل المكسيك وجاميكـــا لا

تعفى السلع الرأسمالية من الضرائب الجمركية. والجدير بالذكر أن هذه الإعفاءات والتسهيلات لا تمثل حافزا للاستثمار الأجنبى فى المنطقة الحرة إذا لم تتوفر الاستقرار السياسى والثقة فى مناخ الاستثمار.

(جـ) حوافز الاستثمار:

وتشمل توفير حوافز طبيعية وتقديم مزايا مالية وتوفير البيئة الأساسية وخدمات عامة، ونشرحها فيما يلى:

١ - الحوافز الطبيعية:

وتشمل الموقع الجغرافى الملائم وتوفر الموارد الطبيعية وتوطن صناعات معينة. أما توفر الأيدى العاملة الماهرة والرخيصة نسبيا فتلعب دورا هاما. غير أنه لوحظ أن الموقع الجغرافى الجيد يسبق فى الأهمية توفير الأيدى العاملة الرخيصة. فنجد أن المناطق الحرة فى مناطق الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة ناجحة، رغم ارتفاع مستوى الأجور بها نسبيا عنها فى آسيا. ولعل تدفق الأيدى العامله الماهرة للعمل فى المناطق الحرة فى سنغافوره وتايوان وهونج كونج قد خلق مزايا طبيعية لهذه المناطق التى استفادت من مشروعات التصدير. وبقدر توفير هذه المزايا للمناطق الحرة يكون نجاحها فى تحقيق أهدافها ولعل إيجاد هذه الحوافز وغيرها يكون بمثابة تعويض لنواحى القصور والنقص فى مجالات أخرى.

٢ **المزايا المالية:**

وتشمل الإعفاءات الجمركية للواردات والصادرات والإعفاء من ضريبة الدخل دائما أو لمدة محدودة وتخفيض أنواع الضرائب الأخرى أو الإعفاء منها، ومنح تسهيلات ائتمانية وفرض رسوم مناسبة لاستهلاك المياه والغاز والكهرباء.

٣ **تهيئة البنية الأساسية:**

ويعتبر إنشاء البنية الأساسية فى المنطقة الحرة خاصة شبكة طرق جيدة عاملا هاما لنجاح المناطق الحرة. كما تشمل أيضا الفنادق والمدارس والمنشآت والمخازن والتزويد بالطاقة، وإنشاء مصانع نمطيه فى المنطقة الحرة يمكن تشغيلها فورا.

٤ **توفير خدمات عامه:**

يعتبر إنجاز الأعمال الإدارية والروتينية خلال جهاز واحد متخصص عاملا هاما لتخفيض الإجراءات الإدارية وتبسيطها. وهذه الخدمات يحتاجها المستثمر الأجنبى دائما، يضاف إليها ضرورة إنشاء ورش للصيانة والإصلاح وكذلك توفير الخدمات الصحية والأمن وإنشاء أماكن للراحة والترفيه. كذلك إنشاء المطاعم ومحطات خدمة السيارات.

وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو UNIDO بدور مؤثر وهام عند تخطيط المناطق الحرة فى الدول النامية . وقامت هذه المنظمة فى عام ١٩٧٥ بعقد اجتماع لمجموعة عمل من الخبراء ، والتى قررت إنشاء منظمة للتنسيق بين المناطق الحرة وتسمى « الجمعية العالمية للمناطق الحرة الصناعية » World Industrial Free Zone Association وظيفتها الأساسية هى الاستفادة الفعالة من المناطق الحرة كأداة للتنمية. وتقوم هذه الجمعية بتجميع وتبادل المعلومات حول المناطق الحرة فى العالم وهدفها التشجيع على رسم سياسة ثابتة تحدد نوع الحوافز المقدمة للمستثمرين من أجل تحقيق توافق أكبر لبرامج المناطق الحرة. كما تمنح منظمة اليونيدو مساعدات فنية وتنظيميه عند إنشاء المناطق الحرة، فهى تقدم مساعدات عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمناطق الحرة وتساعد الدولة النامية فى تنفيذ دراسات الجدوى الخاصة بها، كما تتوسط فى عقد المفاوضات بين الشركات الأجنبية والدول النامية. وتجرى منظمة اليونيدو دراسات لاختيار الصناعات ودراسات السوق اللازمة لإنتاج سلع ذات قدرة تنافسية تتناسب مع عناصر الإنتاج المتوفرة وفى ظل المزايا الجمركية القائمة.

وفيما يلى نذكر بعض المساعدات التى يمكن أن تقدمها منظمة اليونيدو للدول النامية عند قيامها بإنشاء وإدارة المناطق الحرة:

١.تخطيط وإنشاء المناطق الحرة للتصدير وتقييم المناطق الحرة القائمة فعلا.

٢.اختيار الصناعات الأكثر كفاءة، ودراسة اتجاهات السوق الفعلية، ودراسة وتحليل القوى العاملة المتوفرة، و تحليل اختناقات الإنتاج، وتحليل المنتجات.

٣.دراسة امكانيات النقل والمواصلات، وتقديم دراسات اقتصادية وتمويلية.

وبهذا تحاول منظمة اليونيدو أن توفر الشروط الضرورية والملائمة لقيام مناطق حره ناجحة، خاصة وأن الكثير من الدول النامية ليس لديها الخبرة الكافية في إنشاء وتشغيل المناطق الحرة كأداة للتنمية.